مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، الساعة 00/17 بتوقيت غرينتش

(يت جنيف الساعة 00/12 بتوقيت نيويورك، 00/18 بتوق بتوقيت دلهي، والساعة 00/2 من صباح يوم 21 تشرين 30/22 الثاني/نوفمبر 2013 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2013/45*
Original: English

بطء النمو الاقتصادي يزيد من تحدي إيجاد فرص العمل في أقل البلدان نمواً

تقرير يشير إلى أن حالات التدهور الأخيرة في الصادرات وأسعار السلع الأساسية بدأت تشكل صعوبات لأفقر بلدان العالم

جنيف، *20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013* – وفقاً لتقرير جديد للأونكتاد، من المتوقع أن تحقق أقل البلدان نمواً على المدى المتوسط معدّل نمو اقتصادي يتراوح ما بين 5 و6 في المائة سنوياً – وهي نسبة عالية بمعايير البلدان الصناعية، لكنها دون الهدف المحدد بنسبة 7 في المائة التي تعد ضرورية لتمكين البلدان الفقيرة من تقليص الفقر بقدر كبير.

صدر اليوم **'تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2013'**[(1)]، بعنوان: **'النمو المقترن بالعمالة من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة'**. ومن بين التحديات التي يشكلها تدهور النمو الاقتصادي من متوسط يناهز 8 في المائة في سنوات "الازدهار" من عام 2002 إلى عام 2008، كيفية قيام أفقر 49 بلداً في العالم بإحداث ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب الوافدين الجدد البالغ عددهم 16 مليون وافد إلى قوتها العاملة الجماعية كل عام (انظر النشرة الصحفية UNCTAD/PRESS/PR/2013/44).

ويقول التقرير إن انخفاض الطلب على الصادرات، وتدهور أسعار المواد الصناعية الخام والسلع الزراعية الأساسية التي يعتمد عليها العديد من أقل البلدان نمواً في صادراتها، من الأسباب الرئيسية التي تجعل الآفاق قاتمة أكثر.

ويلاحظ التقرير أن النمو القوي الذي عرفته الصادرات من أقل البلدان نمواً والذي ناهز 25 في المائة في عامي 2010 و2011 توقف عند نسبة 0.6 في المائة فقط عام 2012. ويُبرز هذا الاتجاه التنازلي في التجارة الدولية مواطن الضعف لدى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً نظراً إلى استراتيجياتها التي تقودها الصادرات، في

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.13.II.D.1, ISBN: 978-92-1-112864-2) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 85 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 55 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

وقت يبدو فيه النمو باهتاً في البلدان المتقدمة. ونتيجة لذلك، ازداد العجز في الحساب الجاري لأقل البلدان نمواً كمجموعة زيادة كبيرة من 10.5 مليارات دولار في عام 2011 إلى 28.8 مليار دولار في عام 2012، ويُتوقع أن يكون العجز بهذا الحجم في 2013.

ويحذر التقرير مما سيحدثه التباطؤ الذي شهدته التجارة العالمية مؤخراً من آثار سلبية أخرى على مستقبل أقل البلدان نمواً. فبينما ظل الطلب على السلع المستورَدة في البلدان المتقدمة ضعيفاً في أفضل الأحوال، استطاعت أقل البلدان نمواً تجنُّب تباطؤ حاد في نموها، بفضل اعتمادها أكثر على الطلب المحلي وعلى التجارة فيما بين بلدان الجنوب – أي التجارة مع البلدان النامية الأخرى. ويشير التقرير إلى أن كلا العاملين سيظل ضرورياً في المستقبل، لكن تباطؤ النمو الاقتصادي الذي شهدته مؤخراً الاقتصادات الناشئة الكبيرة يعني أن آفاق زيادة صادرات أقل البلدان نمواً إلى هذه البلدان قد تكون محدودة.

فبالإضافة إلى ضعف الطلب على صادرات أقل البلدان نمواً، تواجه هذه البلدان تقلباً شديداً في أسعار السلع الأساسية وفي تدفقات رؤوس الأموال. وتحديداً، انخفضت الأسعار الدولية للعديد من السلع الأساسية من ذروتها في عام 2011، فتضررت أقل البلدان نمواً المعتمدة بشدة على السلع الأساسية. وعلى سبيل المثال، انخفضت الأسعار الدولية للسكر، وحبوب الكاكاو، والشاي من أعلى المستويات التي بلغتها عام 2011، بأكثر من الربع بحلول منتصف 2013. أما أسعار القطن والبن العربي فانخفضت بواقع النصف تقريباً.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى استمرار انخفاض الأسعار لكل من النفط والسلع الأولية الأخرى غير الوقود على المدى الطويل. ويلاحظ التقرير بالإضافة إلى ذلك، أن مستقبل السلع الأساسية على المدى القصير يبدو غامضاً جداً، لا بسبب احتمال حدوث اختلالات في العرض (كإمدادات الطاقة والمواد الغذائية) فحسب، بل بسبب غموض الطلب أيضاً.

ومؤخراً، ظلت مصادر التمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً متقلبةً، وأقل تيسراً مما كانت عليه في الفترة الممتدة إلى نهاية عام 2010. وبشكل خاص انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في عامي 2011 و2012. وهذه أول مرة منذ عام 1997 تنخفض فيها المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية لعامين متتابعين.

ويحذر التقرير من أن احتمال انتهاج سياسات نقدية متشددة في البلدان المتقدمة في عامي 2014 و2015 سيغير الريحية النسبية لاستثمار أصول البلدان المتقدمة مقارنةً باستثمار أصول أقل البلدان نمواً. وقد شجعت أسعار الفائدة المتدنية مؤخراً في أوروبا وأمريكا الشمالية المستثمرين على نقل الأموال إلى أقل البلدان نمواً، حيث الأسعار أعلى. بيد أن زيادة مرتقبة في أسعار البلدان المتقدمة ستتيح المنافسة في السنوات القادمة، وقد يُتوقَّع منها أن تجعل الاستثمار في البلدان النامية على المدى القصير أقل جاذبيةً. وقد يؤدي ذلك إلى انسحاب رؤوس الأموال المتوسطة المدى من هذه البلدان، ويزيد من صعوبة تمويل حالات العجز في الحساب الجاري. لذا على أقل البلدان نمواً التي تعاني عجزاً كبيراً في الحساب الجاري أن تبدأ الآن بالاستعداد لهذه التطورات المقبلة.

ونتيجة لظروف خارجية أقل مواتاة، ظل معدل النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً أضعف بما يزيد على نقطتين مئويتين على مدى السنوات الخمس الماضية (2009–2013) مما كان عليه خلال فترة الازدهار (2002–2008). وكان هذا النمو أيضاً أقل من المعدل المستهدف للنمو السنوي المحدد في 7 في المائة على النحو المبين في برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020. ويعكس ذلك الهدف حاجة أقل البلدان نمواً إلى "اللحاق" بالآخرين والتحول إلى بلدان متوسطة الدخل. ويراعي هدف 7 في المائة أيضاً النمو السكاني في أقل البلدان نمواً، والذي يبلغ متوسطه 2.3 في المائة سنوياً. وتتطلب الزيادة السكانية معدلات أعلى من النمو الاقتصادي لإيجاد فرص عمل جديدة ورفع مستويات المعيشة.

ويوثق التقرير مدى تخلُّف نمو العمالة في أقل البلدان نمواً عن الزيادة السريعة في ناتجها المحلي الإجمالي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (انظر النشرة الصحفية UNCTAD/PRESS/PR/2013/44). ولم تفشل فترات نمو الناتج المحلي الإجمالي السريع نسبياً، مثلما حصل في العقد الماضي، في إيجاد فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل فحسب، بل فشلت أيضاً في إزالة ما تراكم من بطالة صريحة و"مقنعة" في معظم أقل البلدان نمواً. ويطرح التقرير السؤال التالي: ماذا سيحدث على مستوى إيجاد فرص العمل الآن وقد تباطأ النمو الاقتصادي؟

إن الظروف الخاصة التي تعيشها أقل البلدان نمواً – اقتصادات ضعيفة هيكلياً ومعدلات فقر مرتفعة، وتسارع في وتيرة التحضر، وتزايد سريع في السكان – تجعل من الضروري أن توجِد هذه البلدان فرص عمل كافية للحد من الفقر وتجنب أي توترات اجتماعية وسياسية محتملة. ويشير التقرير إلى أن عدد فرص العمل التي تحتاجها هذه البلدان لمجرد استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل يناهز 16 مليون فرصة كل عام.

وهـــذه أســـباب مقنعـــة لتركيـــز السياســـات في أقـــل البلـــدان نمـــواً علـــى إحـــداث فـــرص العمـــل كهـــدف مركـــزي للتنميـــة (انظـــر النشـــرة الصـــحفية UNCTAD/PRESS/PR/2013/46). ويتزايد الاعتراف بهذا التحدي لدى أقل البلدان نمواً باعتباره مسألة عاجلة، ومسألة يتعين إدراجها ضمن خطة التنمية لما بعد 2015. ويؤكد التقرير أن أقل البلدان نمواً ليست كلها غنية بالمعادن والموارد الطبيعية الأخرى. فبالنسبة لكثير من أقل البلدان نمواً، يتمثل أثمن رصيد في طاقات شبابها وزيادة سكانها. ويزعم التقرير أن استثمار هذا المورد في العمالة المنتجة من شأنه أن يجعل النمو شاملاً ودائماً وسبيلاً إلى الحد من الفقر.

.**.